

السياسات العامة في دول الحراك العربي (تونس نموذجاً)

محمد الصديق الحافظي*

تقديم: في 17 من ديسمبر 2010، خرجت الجماهير التونسية إلى الشوارع منددة بالإستبداد السياسي والظلم الاجتماعي والفساد السياسي والتبعية الاقتصادية، جاعلة من شعارات الحرية والعدالة الاجتماعية والكرامة الإنسانية أهدافاً لثورتها. إلا أنه وبعد مرور أزيد من ثلاث سنوات على إسقاط نظام الرئيس بن علي، ظلت فئات عريضة من التونسيين تترجح تحت وطأة الفقر والبطالة والتهميش الاجتماعي، حيث إرتفعت نسبة البطالة في تونس بعد الثورة لتبلغ 15.7% سنة 2013⁷⁶⁸، كذلك وصلت معدلات الفقر إلى 24.7% حسب إحصاءات وزارة الشؤون الاجتماعية التونسية. علماً أن نسبة البطالة لم تتجاوز 14%⁷⁶⁹ وأيضاً نسبة الفقر لم تتجاوز 15.5%⁷⁷⁰ خلال سنة 2010. وذلك راجع بالأساس لعوامل داخلية تجلت في سياسات مالية مضطربة، وقرارات اقتصادية متخبطة وغياب الشفافية المطلوبة في مثل هذه الظروف، واستمرارية أجواء عدم اليقين وعدم نجاح الإصلاحات السياسية والاقتصادية وتدهور الحالة الأمنية. هذا دون إغفال العوامل الخارجية التي أثرت بشكل سلبي على وضع بلدان الحراك العربي، والمتمثلة في بطئ النمو العالمي وارتفاع أسعار الغذاء والوقود عالمياً⁷⁷¹.

صحيح أن الإقتصاد التونسي يمتلك قاعدة صناعية جيدة، غير أن الإعتماد على الشراكة الأوربية أثر سلباً على معدلات النمو، وذلك بسبب تزامن ثورة 17 ديسمبر مع دخول أوروبا في حالة من الركود الإقتصادي، فضلاً عن الأزمة التي عاشها القطاع السياحي نتيجة تدهور الحالة الأمنية⁷⁷². لذا لن يكون غريباً أن يشير تقرير للتنافسية العالمية (the global competitiveness report (2012-2013) الذي يعده المنتدى الإقتصادي العالمي إلى حلول تونس في المرتبة 83 من أصل 148، بعد أن احتلت المرتبة 40 سنة 2011⁷⁷³.

إن هذه المؤشرات تبين أن الأوضاع في تونس بعد الثورة ظلت سيئة بل كانت أشد سوءاً؛ كما تعكس أيضاً أن السياسات العامة التي إنتهجتها الدولة التونسية بعد الثورة، لم تكن بالفاعلية التي بإمكانها تنزيل آمال الثوار على أرض الواقع.

* طالب باحث، القانون العام والعلوم السياسية، كلية الحقوق سلا، <mohamedsadik1992@gmail.com>

⁷⁶⁸ رياض بودريالة: "15.7% نسبة البطالة في تونس وتعداد حوالي 285 ألف حامل لشهادة عليا عاطل خلال الثلاثي الثالث من 2013"، التونسية، تونس، 2013/11/17. موقع التونسية، الشابكة، 2014/04/10. « <http://www.attounissia.com.tn> »

⁷⁶⁹ "تفاقم المشاكل الاقتصادية ينذر بثورة جديدة في تونس"، (العربية)، المملكة العربية السعودية، 2012/06/07، موقع العربية، الشابكة، 2014/04/12.

« <http://www.alarabiya.net> »

⁷⁷⁰ محرز ماجري، "المعهد الوطني للإحصاء: تراجع نسبة الفقر في تونس"، المصدر، تونس، 2012/09/20. موقع العربية، الشابكة، 2014/04/14.

« <http://ar.webmanagercenter.com> »

⁷⁷¹ محمد الحسين عبد المنعم، "السياسات الاقتصادية المتعثرة في دول الربيع العربي"، المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية، القاهرة، 2013/02/21، موقع المركز

الإقليمي للدراسات الإستراتيجية، الشابكة. « <http://www.rcssmideast.org> »

⁷⁷² ن.م.س.

⁷⁷³ بسام حمدي، "تقرير التنافسية العالمي"، المصدر، تونس، 2013/09/04، الشابكة، 2014/04/14. « <http://ar.webmanagercenter.com> »

إذ تتساءل هذه المقالة عما اذا كان من الممكن معالجة المشاكل والأزمات التي تعرفها تونس الثورة بعيدا عن أزمات باقي الدول العربية، فإنها تفترض أن هذه المشاكل التي تواجه تونس لا يمكن التعامل معها بشكل صحيح وناجح إلا إذا نُظر إليها باعتبارها مشاكل تواجه الأمة العربية بأسرها. أي أن تجاوز العقبات التي تواجهها تونس خاصة والمنطقة العربية عامة إنما يقتضي توحيد الجهود العربية وتكاملها والقطع مع نظام التجزئة العربية الذي يتسم به النظام العربي الراهن.. وفي هذا السياق ترصد هذه الدراسة بعض الأزمات التي تعاني منها تونس وخاصة بعد نجاح ثورة 17 من ديسمبر في إسقاط نظام الرئيس بن علي، كما ترصد أيضا تلك السياسات التي إنتهجتها الدولة التونسية لمواجهة هذه الازمات سواء قبل الحراك أو بعده، وذلك بغية الكشف عن الأسباب الحقيقية التي تكمن وراء تعثر وعدم نجاعة السياسات العامة في تونس قبل وبعد الحراك. وعليه عمدنا إلى تقسيم هذه الدراسة إلى أربع فقرات، نرصد من خلال الأولى واقع الإقتصاد التونسي قبل وبعد الحراك. ومنهين إلى إستمرار التعثر الإقتصادي بعد الثورة ومحاولين فهم الأسباب الكامنة وراء ذلك. على أن نعمل من خلال الفقرة الثانية على النظر في الإشكاليات التي تواجه التعليم التونسي، والنظر كذلك في الرؤية التي حكمت صانع القرار في تعامله مع التعليم قبل الحراك وبعده. هذا ونخصص ثالث فقرات هذه الدراسة لبحث مشكلة الفقر في تونس وأفق معالجتها. على أن نختتم دراستنا هاته بالتطرق للسياسة الأمنية التي إنتهجتها سلطات تونس الثورة، و كذا النظر في مدى نجاعة هذه السياسة.

بقي أن نشير إلى أن بحثنا هذا واجه عدة صعوبات، على رأسها ندرة الإسهامات البحثية المتعلقة بموضوع الدراسة، وكذلك تضارب البيانات والإحصائيات الصادرة عن الجهات الرسمية التونسية. وعليه كانت أغلب المراجع المعتمدة عبارة عن مقالات صحفية.

1. الإقتصاد التونسي بين عهد بن علي و مابعد الثورة: يمكن القول أن الإقتصاد التونسي يتوفر على إمكانيات مهمة فهو من أكثر الإقتصادات العربية اندماجا في السوق العالمية. إلا أن هذا الوضع المستقر نسبيا للإقتصاد التونسي، لم تجن ثماره سوى فئة قليلة من التونسيين سواء في عهد بن علي أو في المرحلة الموالية لثورة 17 ديسمبر 2010. فما هي الأسباب الكامنة وراء ذلك؟

الإقتصاد التونسي في عهد الرئيس بن علي: لم تكن تونس في عهد بن علي تلك الدولة المثالية على المستوى الإقتصادي، غير أن الإقتصاد التونسي كان أفضل حالاً مقارنة ببلدان أخرى في المنطقة. لقد بلغ متوسط معدل النمو الإقتصادي نحو 5% خلال العقد الماضي، كذلك حققت تونس في نفس هذه الفترة نسبة تزيد على 3% لنمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي؛ ويمكن إرجاع ذلك أساسا إلى إنتهاج سياسات ناجحة في مجال تنظيم الأسرة والتي أدت لانخفاض في معدل النمو السكاني بشكل حاد إلى 1.1% سنوياً⁷⁷⁴. بالإضافة إلى ذلك فإن الإقتصاد التونسي يتسم بالتنوع النسبي، و تزايد أهمية دور قطاع الخدمات والتي وصلت إلى أكثر من 62%، في حين انخفضت نسبة إسهام قطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي من 13% إلى 8% منذ التسعينيات⁷⁷⁵. إلا أن هذا الإستقرار الذي شهدته الإقتصاد

⁷⁷⁴ الحسن عاشي: "وصفة للتعافي: كيف يمكن النهوض بالإقتصاد التونسي بعد الثورة"، السياسة الدولية، مصر، ب.ت، موقع السياسة الدولية، الشاذكة، 25-04-

2014. «http://www.siyassa.org.eg»

⁷⁷⁵ ن.م.س.

التونسي لم ينعكس بالإيجاب على حياة المواطن البسيط، ويمكن تفسير هذا التناقض بانتشار الفساد في جسد الإقتصاد التونسي.

وفي هذا الصدد أكدت دراسة أعدها البنك الدولي بعنوان "كل شيء داخل الأسرة، تحكم الدولة في تونس"، على أن المسؤولين في النظام التونسي السابق قاموا بتكييف قوانين وإعداد لوائح حكومية جديدة، بما يفيد أفراد الأسرة الحاكمة وغيرهم من المقربين، وهو ما أنتج إقتصادا ريعيا تسيطر عليه بطانة الرئيس بن علي، ذلك أنه و بنهاية عام 2010 كانت هذه المجموعة من أصحاب الامتيازات تستولي على أكثر من 21% من جميع أرباح القطاع الخاص في البلاد، وفق ما أكدته الدراسة السالفة الذكر⁷⁷⁶.

وخلصت الدراسة إلى أن حاشية الحاكم التونسي قد إستثمرت في قطاعات مربحة تحظى بالحماية، كما ان هذه الحاشية سخرت كل مؤسسات الدولة لتحقيق مصالحها الخاصة، وهوما خلق نظاما ضخما من «رأسمالية المحاسيب»⁷⁷⁷. والواقع أن الفساد والمحسوبية والريع من أهم الإشكالات التي واجهت الإقتصاد التونسي في عهد بن علي. حيث إستولت حفنة من حواشي النظام والمقربين من أسرة بن علي وزوجته ليلي الطرابلسي على خيرات تونس، فيما عاش أغلب التونسيون على واقع الحرمان الإقتصادي والإجتماعي. إلا أنه وبعد رحيل نظام بن علي جراء ثورة شعبية غير مسبقة بتونس. أصبح القول بأن الفساد وحده من يحرم التونسيين من خيرات إقتصادهم مشككا فيه إلى أبعد حد. فكيف ذلك؟ وهل هناك مشاكل أعمق تواجه بنية الإقتصاد التونسي؟.

الإقتصاد التونسي بعد ثورة 17 دجنبر: يبدو أن الإشكالات التي عاش على وقعها الإقتصاد التونسي خاصة فيما يتعلق بإحتلال الهياكل الإقتصادية وانتشار الفساد في الجسد الإقتصادي التونسي، كانت من أهم عوامل الغضب الشعبي الذي كلل بثورة 17 ديسمبر. وهذا ما يجعل من مرحلة ما بعد الثورة مرحلة تحدي إقتصادي بالنسبة لكل الحكومات المتعاقبة، فالرفع من معدلات النمو ومواجهة الفساد كان على رأس أولويات كل حكومة من حكومات الثورة، ويمكن في هذا الصدد النظر في البرنامج الإقتصادي لحكومة الجبالي المنتخبة.

لقد وعد البرنامج الاقتصادي لحكومة حمادي الجبالي بتحقيق نسبة نمو اقتصادي لا تقل عن 3.5 في المائة خلال سنة 2012، بعدما عرفت سنة 2011 نموا سلبيا قارب 1.8 في المائة. وأكد هذا البرنامج الإقتصادي على سعيه إلى تحقيق أهداف التنمية الجهوية المتوازنة، وتوجيه نصيب كبير من مشاريع التنمية نحو المناطق التي انطلقت منها الثورة، خاصة في ولايات سيدي بوزيد والقصرين وسليانة وقفصة، والرفع من نسب التشغيل، ناهيك عن الرفع من نسق النمو، وتعزيز الاستثمار بأنواعه⁷⁷⁸.

من جهة أخرى فإن حكومة حمادي الجبالي عولت في سبيل إنجاح مشروعها الإقتصادي على عمليات الإسراع في تفويت الأملاك المصادرة من بن علي وحاشيته، التي بإمكانها توفير قرابة 1200 مليون دينار تونسي (نحو 800 مليون دولار

⁷⁷⁶ إبراهيم الغيطاني: "دراسة للبنك الدولي: حاشية بن علي سيطرت على خمس أرباح القطاع الخاص"، المصري اليوم، القاهرة، 2014/03/28، موقع المصري اليوم، الشابة، 2014/04/20. «<http://www.almasyalyoum.com>»

⁷⁷⁷ ن.م.س.

⁷⁷⁸ المنجي السعيداني، "تونس: الحكومة تعرض برنامجها الإقتصادي الإجتماعي على المجلس التأسيسي هذا الأسبوع"، الشرق الأوسط، لندن، 2012/04/02، موقع الشرق الأوسط، الشابة، 2014/04/21. «<http://www.aawsat.com>»

أميركي). بالإضافة إلى الرهان على زيادة عدد السياح الألمان في حدود 500 ألف سائح، وذلك من شأنه المساهمة في التقليل من المديونية الإجمالية لتونس بنسبة 4,7 في المئة⁷⁷⁹.

ويمكن القول أن حكومة الجبالي التي تسلمت مقاليد السلطة في ظل وضعية إقتصادية مزرية حاولت صياغة بدائل ناجعة تهدف إلى إخراج الإقتصاد التونسي من مرحلة الخطر. إلا أن الواقع يعكس حقيقة واضحة مفادها أن الأوضاع الإقتصادية لتونس لازالت صعبة وأن هناك إشكالات أعمق يعاني منها الإقتصاد التونسي في ظل غياب إندماج مغربي وتكتل عربي وتعاون إسلامي يعين تونس على تجاوز أزمته الإقتصادية.

إن محاكمة النتائج الإقتصادية لحكومات الثورة التونسية وخاصة حكومة الجبالي، قد يبدو ظالما في ظل الوضعية الصعبة التي عاشتها المنطقة العربية بعد الحراك الثوري الأخير، وكذا الوضع المتأزم للإقتصاد العالمي الذي غاب عنه الإستقرار منذ بداية الأزمة الإقتصادية والمالية العالمية سنة 2008. لكن تقييم برنامج حكومة الجبالي إنما يستهدف بالأساس إستكشاف الأزمة الحقيقية للإقتصاد التونسي. ويمكن القول أن حكومة الثورة فشلت في معالجة الملف الإقتصادي، بل إن الأوضاع الإقتصادية في تونس سارت في مرحلة مابعد الثورة من السيئ إلى الأسوأ. إذ أكد تقرير صادر عن البنك الدولي على وجود تباطؤ في معدلات الإنتعاش الإقتصادي في تونس عام 2013 بسبب المخاوف الأمنية وضعف الأداء الإقتصادي في دول الإتحاد الأوروبي وليبيا، التي تعد شريكا تجاريا واستثماريا مهما لتونس. وأكد التقرير على تراجع معدل نمو إجمالي الناتج المحلي خلال عام 2013 إلى ما نسبته 3.2% مقابل 3.6% في عام 2012. كما زادت معدلات التضخم نتيجة ارتفاع أسعار المواد الغذائية ليصل إلى ما نسبته 6%⁷⁸⁰.

إن إستمرارية تقهقر الإقتصاد التونسي بعد الثورة يطرح عدة أسئلة على صناع القرار في تونس الثورة، حيث أن أسباب هذا التقهقر تبدو للمواطن التونسي مجهولة. إلا أنه وعند معرفة حجم التبادلات التجارية بين تونس ومحيطها المغربي وعمقها العربي، تصبح هذه الأسباب أكثر وضوحا. فإذا كانت التبادلات التجارية بين تونس ودول المغرب الكبير ضعيفة في عهد بن علي، فإن هذه التبادلات عرفت تدهورا كبيرا فيما بعد ثورة 17 ديسمبر، حيث لم يتجاوز إجمالي المبادلات التجارية بين تونس ودول اتحاد المغرب العربي (ليبيا، الجزائر، المغرب الأقصى، موريتانيا) ما قيمته 1713 مليون دينار خلال الأشهر السبعة الأولى من سنة 2011، بتراجع يناهز 18 بالمائة مقارنة بسنة 2010⁷⁸¹.

ومن كل ماتقدم يتضح لنا أنه لن يكون بمقدور الدولة التونسية بناء إقتصاد يستجيب لتطلعات الجماهير في غياب وحدة مغربية و عربية حقيقية. لقد ظل رهان الدولة التونسية منذ الإستقلال وإلى يومنا هذا على السوق الأوربية، وهو ما رسخ تبعية أضعفت المنتج التونسي وأثرت سلبا على فكرة المنافسة الحرة والسوق المفتوحة. هذا الواقع يدفع إلى القول بعدم إمكانية القيام بثورة إقتصادية في أي قطر عربي إلا ببناء وحدة عربية تضمن تجارة بينية قوية داخل المنطقة العربية وتحقق تكاملا إقتصاديا بين الأقطار العربية.

779 ن.م.س.

780 "دراسة: الإقتصاد التونسي يتنح تحت وطأة الأزمة السياسية"، إيلاف، لندن، 2013/11/09، موقع إيلاف، الشابكة، 2014/05/01. <http://elaph.com>

781 "تراجع المبادلات التجارية بين تونس ودول المغرب العربي"، أفريكان مانيجر، تونس، 2011/08/25، موقع أفريكان مانيجر، الشابكة، 2014/05/02: <http://www.africanmanager.com>

وكما هو معلوم فإن التعليم يعتبر عصب الإقتصاد. إذ لا يمكن بناء قاعدة إقتصادية متينة في غياب تعليم قادر على تفريخ كفاءات مؤهلة للنهوض بأمانة إقتصاد وطنها.

2. **السياسة العامة التونسية في مجال التعليم:** تعتبر الخدمة التعليمية أهم أنواع الخدمات لأنها تتميز بحساسيتها وضرورتها للأفراد؛ فهي تعتبر من الحاجات الضرورية ، التي يجب على الدولة أن تقوم بإشباعها⁷⁸².

التعليم التونسي قبل الحراك: قبل الاستقلال لم يكن التعليم موحدًا، حيث تميز بالتنوع في البرامج والمدارس فمنها التقليدي ومنها العصري ومنها المختلط في حين اقتصر التعليم الزيتوني على تدريس العلوم الشرعية واللغة العربية وفق مناهج تقليدية أصيلة. إن خلق تعليم وطني تونسي متماشي مع المبادئ الكونية، ومحافظ على الثوابت التراثية، كان بحق أبرز محرك للحركة الوطنية التونسية في سعيها للإستقلال، وبكلمة واحدة لقد عنى الإستقلال بالنسبة لكثير من التونسيين تحقيق تعليم قومي ناجع يحفظ لتونس مرجعيتها الحضارية.

وبعد جلاء المستعمر الفرنسي، بنت سلطات الإستقلال منظومة تونس التعليمية على مبادئ الديمقراطية والمجانية والإجبارية، هذا وعملت دولة الإستقلال على القطع مع التعليم التقليدي وإرساء نظام تعليمي موحد وذلك بموجب قانون 4 نونبر 1958⁷⁸³. ويحسن بنا التأكيد على أن التوجه الحداثي للمنظومة التربوية التونسية بعد الإستقلال، يعد السبب الرئيسي في تراجع الدور الحضاري لجامع الزيتونة الذي ظل لعدة قرون منارة العلم في إفريقية وصانع قادتها ومجاهديها وعلمائها الأفاضل. كذلك كان لسياسة تغريب التعليم دور رئيسي في تكريس التناقضات التي عرفتها المنظومة التربوية خلال عهد الرئيس بن علي. لقد شهدت مرحلة حكم بن علي تفشي ظاهرة الفشل المدرسي، ناهيك عن تزايد التفاوتات الجهوية فيما يخص قيمة ووفرة المؤسسات التربوية ومستوى الأداء والنتائج، فضلا عن تهميش اللغة العربية والمدرجات الحضارية للتونسيين⁷⁸⁴.

وحسبنا أن هذه الأوضاع السيئة التي عاشتها المنظومة التربوية منذ الإستقلال كانت من أهم أسباب الحراك التونسي خاصة والعربي عامة. وفي هذا الشأن أكدت دراسة أجرتها مجلة "Journal Of Economic Perspectives" في عددها الصادر ربيع 2012 بعنوان "لماذا كان العالم العربي مستعدا للثورة"، والتي أعدها أركامنت أستاذ مساعد السياسة العامة في كلية هارفارد كينيدي في كامبردج، ودايفن شور أستاذ مساعد في الإقتصاد في جامعة سانغفورة للإدارة، على أن التعليم وصلته بالبيئة الاقتصادية من أهم عوامل الحراك العربي الأخير ووقائع التغيير السياسي المماثلة⁷⁸⁵.

فهل استفادت حكومات ما بعد الحراك في تونس من دروس الماضي؟ وهل صاغت بدائل جيدة لتطوير التعليم؟.

التعليم التونسي بعد الحراك: لقد سعت سلطات ما بعد الحراك الى تجاوز التراكمات السلبية التي يشهدها مجال التعليم والى النهوض بجودة المنظومة التربوية في البلاد عبر القيام بعدة خطوات، على رأسها إحداث مجلس أعلى للتربية باعتباره

⁷⁸² "خصائص الخدمات الصحية" (جامعة أم القرى، السعودية، ب.ت)، موقع أم القرى، الشابكة، 2014/05/03. «http://uqu.edu.sa»

⁷⁸³ عبد اللطيف عبيد، "المنظومة التربوية لتونس بعد الثورة الواقع والآفاق"، وزارة التربية، تونس، 2013/01/29، موقع وزارة التربية، الشابكة، 2014/05/05.

«http://www.echos.education.gov.tn»، ص: 3.

⁷⁸⁴ ن.م.س، صص 4-6

⁷⁸⁵ طارق راشد عليان، "الفرصة البديلة: التعليم ودوره في التغيير السياسي بدول الحراك العربي"، السياسة الدولية، القاهرة، ب.ت، موقع السياسة الدولية، الشابكة، 2014/05/01. «http://www.siyassa.org.eg»

هيئة وطنية مستقلة تسهر على جودة التعليم العمومي وديمقراطيته، والتنصيب دستوريا على هذا الهيكل وعلى عمومية المدرسة التونسية ومجانياتها وديمقراطيتها؛ وكذا إحداث المعهد الوطني للتقييم والجودة في المجال التربوي.⁷⁸⁶

من جهة أخرى فإن دستور 2014⁷⁸⁷، أعطى للتعليم والبحث العلمي مكانة خاصة، وذلك بإضفاء الطابع الإلزامي على الحق في التعليم؛ حيث نص في فصله 39 على أن "التعليم إلزامي إلى سن السادسة عشرة". كذلك قرر المشرع التونسي أن من واجبات الدولة ضمان الحق في التعليم، وذلك عبر إلزامها بتوفير كل الإمكانيات التي من شأنها بلورة مبدأ مجانية وعمومية التعليم إلى واقع ملموس. وفي هذا الشأن يؤكد الفصل 39 من الدستور على أن "تضمن الدولة الحق في التعليم العمومي المجاني بكامل مراحله، وتسعى إلى توفير الإمكانيات الضرورية لتحقيق جودة التربية والتعليم والتكوين". وكما تعمل على تأصيل الناشئة في هويتها العربية الإسلامية وإثرائها الوطني وعلى ترسيخ اللغة العربية ودعمها وتعميم استخدامها". هكذا يؤسس المشرع التونسي من خلال هذه الفقرة الأخيرة للوظيفة الحقيقية التي يجب أن ينهض بها مرفق التربية والتعليم؛ تلك الوظيفة المتمثلة في الربط بين الأمة ومدركاتها الحضارية.

لقد حاولت تونس الثورة تطوير منظوماتها التعليمية، غير أن ذلك لم ينعكس على أرض الواقع، ذلك أنه وفي تصنيف قام به البرنامج الدولي لمتابعة مكتسبات التلاميذ (PISA)، واعتمادا على مؤشرات عديدة لتقييم وقياس كفاءة النظم التعليمية للبلدان والقدرات الاستيعابية للتلاميذ، تراوح ترتيب تونس ما بين البلدان الخمسة الأخيرة ضمن 65 دولة.⁷⁸⁸

وحسبنا أن سلطات الثورة لن تكون قادرة على إنتشال التعليم من براثن العشوائية والتخلف دون نهج سياسة تعليمية تستوعب التراث الحضاري التونسي بأبعاده المغاربية والعربية والإسلامية. وهذا التحدي لايهم التونسيين فقط بل يهم كل العرب، لذلك يكون التعاون العلمي بين مختلف الأقطار العربية ضرورة لا إختيارا.

3. محاربة الفقر في تونس: يختلف تعريف الفقر من حضارة إلى أخرى، ويتميز بتطوره مع تطور العصور، وهو مفهوم نسبي لا يوجد تعريف دقيق له، فالفقر في الدول العربية من الناحية المادية من يقل دخله اليومي عن دولار واحد، وفي الولايات المتحدة الأمريكية من يقل دخله عن 15 دولار، وتختلف هذه النسبة من دولة إلى أخرى⁷⁸⁹. وتعتبر مشكلة الفقر من أهم المشكلات الاجتماعية التي عجلت بالحراك الثوري في تونس، وتبقى هي نفسها بعد الحراك أهم مشكلة تهدد الانتقال الديمقراطي الصعب الذي تعرفه تونس ما بعد الحراك، واستمرارها يندرج بارتدادات خطيرة في هذا المسار.

الفقر في تونس قبل الحراك: لقد اتسمت مرحلة ما قبل الحراك وخاصة في عهد الرئيس السابق بن علي بتفشي ظاهرة الفقر وتضرر الفئات الأكثر هشاشة. ذلك أن النظام الإقتصادي الذي بنته الدولة التونسية الوطنية إستنادا إلى منظومة قيم الحداثة الغربية والهيكلية الإقتصادية المرتبطة باقتصاد السوق والمبادرة الحرة، أفرز مجتمعا يحكمه رجال الأعمال ويسوده تزواج المال والسلطة، فإزداد الأغنياء غنى، والفقراء فقرا و هشاشة. ورغم أن تونس وكميزتها لها على باقي الدول العربية إحتفقت ببطقة وسطى واسعة، إلا أن السنوات الأخيرة من حكم بن علي عرفت توسع مساحة الفقر والهشاشة على

⁷⁸⁶ عبد اللطيف عبيد ، مرجع سابق، ص: 8.

⁷⁸⁷ دستور الجمهورية التونسية ، (البوصلة، تونس، 26 /01/ 2014)، موقع البوصلة، الشابكة، 07-05-2014. www.albawsala.com

⁷⁸⁸ إبتسام جمال، "دراسة دولية تصنف تعليمنا في المراتب الأخيرة"، الشروق، تونس، 07/12/2013، موقع الشروق، الشابكة، 06/05/2014.

<http://www.alchourouk.com>

⁷⁸⁹ "الفقر وعتبة الفقر والهشاشة"، **التجديد**، المغرب، 04/05/2008، موقع **التجديد**، الشابكة، 07-05-2014. «<http://www.attajdid.info/>»

حساب هذه الطبقة. لقد تضررت الفئات المشقة في دولة الإستقلال التونسية عظيم الضرر، وهو ما توضحه الجداول التالية:

السكان الذين يعيشون بأقل من دولار واحد ودولارين في اليوم ما بين 1995 و 2005⁷⁹⁰:

2005	2000	1995	
20 000	57 000	90 000	عدد السكان الذين ينفقون أقل من دولار واحد في اليوم
%0.2	%6.0	%1	النسبة
281 000	674 000	973 000	عدد السكان الذين ينفقون اقل من دولارين في اليوم
2.8%	7.1%	10.7%	النسبة

توزيع نسبة الفقر حسب الجهات الكبرى سنة 2005⁷⁹¹:

نسبة السكان تحت خط الفقر الأدنى	نسبة السكان تحت خط الفقر الأعلى	
%1.4	%6.9	اقليم تونس
%2.7	%9.6	الشمال الشرقي
%3.1	%11.1	الشمال الغربي
%1.2	%5.4	الوسط الشرقي
%12.8	%29.4	الوسط الغربي
%3.8	%11.4	الجنوب الشرقي
%5.5	%14.7	الجنوب الغربي

الفقر في تونس ما بين 1995 و 2005⁷⁹²:

2005	2000	1995	
%3.8	%6.1	%11.4	نسبة الفقر المدقع
376 000	581 000	1024 000	عدد السكان الفقراء

هكذا إذن عاشت فئات عريضة من التونسيين طيلة عهد الرئيس بن علي حالة من الفقر والهشاشة. وبعد نجاح ثورة 17 ديسمبر في إسقاط نظام بن علي، إنتظر فقراء تونس من هذه الثورة تحسين أوضاعهم المعيشية وتجويد مكانتهم الإجتماعية.

الفقر في تونس بعد الحراك: سطرت حكومات مابعد الحراك برامج متكاملة في مجال محاربة الفقر والبطالة والاقتصاد الاجتماعي، إيماناً منها بأن نجاح الثورة رهين بهذه النقطة. ومثلاً عند النظر في برنامج حكومة الجبالي في المجال الاجتماعي، نجد أنها تقدم وعوداً كثيرة في مجال محاربة الفقر، ذلك أن حكومة الجبالي تعهدت بتخفيض مؤشر الفقر الى النصف، كذلك وعدت بدعم العائلات المعوزة من خلال الرفع من عدد العائلات المنتفعة من المنح القارة

⁷⁹⁰ "السياسات العمومية للنهوض الاجتماعي التجارب والتوجهات المستقبلية"، وزارة التنمية الجهوية والتخطيط، تونس، ب.ت، موقع وزارة التنمية الجهوية

والتخطيط، الشبابة، 2014/05/08. «<http://www.data.gov.tn>»

⁷⁹¹ ن.م.س.

⁷⁹² ن.م.س.

لتصل الى 235 ألف عائلة. وكذا الرفع من المنحة المخصصة لهم لتصل الى 100 دينار في الشهر بدلا من 70 دينار، وكذا بعث مشاريع صغرى للعائلات المعوزة على أساس معدل كلفة 3000 دينار للمشروع الواحد بكلفة جمالية تعادل 70 مليون دينار، تمول من الرنامج الجهوي للتنمية، والحساب الخاص بالتضامن الاجتماعي، وكذا من خلال تنشيط صناديق الزكاة واعداد الأرضية التشريعية عبر قانون مؤسسة الوقف⁷⁹³.

كذلك وعدت حكومة الجبالي بالعناية بالسكن الاجتماعي من خلال الانطلاق في بناء حوالي 30 ألف مسكن، يمول قسط منه بصفة عاجلة عن طريق ميزانية 100 مليون دينار. وكذا انجاز برنامج مخصص لتونس الكبرى في منطقة السيجومي، يشمل حوالي 700 مسكن مع التجهيزات الجماعية ويمول هذا البرنامج في اطار التعاون التونسي القطري، وكذا انجاز برنامج لمساهمة الدولة في سعر المسكن الاجتماعي، حتى تتمكن الفئات المحدودة الدخل من اقتناء⁷⁹⁴. من جهة أخرى عمل المشرع التونسي من خلال دستور 2014⁷⁹⁵، على تحميل الدولة مسؤولية إقرار سياسات عامة تهدف إلى مواجهة الظلم الاجتماعي؛ حيث نجده يعلن من خلال الفصل 12 على أن "تسعى الدولة إلى تحقيق العدالة الاجتماعية". كذلك لم يتناسى المشرع دسترة حقوق إحدى الفئات الأكثر هشاشة داخل المجتمع وهي فئة المعاقين، حيث نص الفصل 48 على أن "تحمي الدولة الأشخاص ذوي الإعاقة من كل تمييز. لكل مواطن ذي إعاقة الحق في الانتفاع، حسب طبيعة إعاقته، بكل التدابير التي تضمن له الاندماج الكامل في المجتمع، وعلى الدولة إتخاذ جميع الإجراءات الضرورية لتحقيق ذلك". وفي سبيل إقرار مبدأ العدالة الاجتماعية، ينتقل المشرع إلى مرحلة المؤسسة من خلال دسترة هيئة التنمية المستدامة وحقوق الاجيال القادمة وذلك في الفصل 129 من الدستور.

إن هذه الوعود الحكومية والنصوص الدستورية لم تنعكس إيجابا على الحياة اليومية للمواطن التونسي، إذ تقدر الإحصائيات الرسمية عدد الفقراء في تونس بنسبة 15 في المائة، أي ما يعادل مليون ونصف، منهم حوالي 500 ألف تحت خط الفقر المدقع⁷⁹⁶.

4. السياسة الأمنية في تونس الثورة: يعتبر الأمن حاجة أساسية من حاجات البشر، والأمن الحقيقي هو شعور أفراد وجماعات المجتمع بالطمأنينة والثقة في الحاضر والمستقبل؛ ويحسن بنا التأكيد على أن الشعور بفقدان الأمن أو بنقصانه يعتبر تهديدا حقيقيا لكيان الدولة وإستقرار الجماعة⁷⁹⁷.

ونظرا لهذه الأهمية التي يحظى بها الأمن، جعل دستور تونس الجديد من حفظ أمن الوطن واجبا من واجبات المواطنة، حيث نص في فصله 9 على أن "الحفاظ على وحدة الوطن والدفاع عن حرمة واجب مقدس على كل المواطنين". كذلك عمل المشرع التونسي على دسترة وتنظيم الأجهزة المكلفة بالأمن، وسواء في ذلك جهاز الجيش الوطني أو جهاز الأمن الوطني.

⁷⁹³ "بناء تونس الثورة : برنامج عمل الحكومة 2012"، الشابكة، 2014/05/09. « <http://www.pag2012.gov.tn> »

⁷⁹⁴ ن.م.س.

⁷⁹⁵ "دستور الجمهورية التونسية"، البوصلة، تونس، 26 / 01 / 2014، موقع البوصلة، الشابكة، 2014/05/07. « www.albawsala.com »

⁷⁹⁶ فاضل الطياشي، "الاقتصاد التونسي بعد عامين من الثورة"، الشروق، تونس، 2013/01/15، موقع الشروق، الشابكة، 2014/05/14.

« <http://www.alchourouk.com> »

⁷⁹⁷ حسني درويش عبد الحميد، "الإستراتيجية الأمنية والتحديات المعاصرة"، مركز الإعلام الأمني، البحرين، ب.ت، موقع مركز الإعلام الأمني، الشابكة،

2014/05/20.

« www.policemc.gov.bh »

من جهة أخرى عملت الحكومات المتعاقبة على تحسين الحالة الأمنية دون الإضرار بالحريات والحقوق. غير أن عودة بعض رجال الأمن لممارستهم السابقة في عهد بن علي ، أدى الى تعميق أجواء عدم الثقة بين المواطن ورجال الأمن وتصدع الشعور بميلاد تونس جديدة تحترم فيها الشرطة حقوق المواطن وتحفظ أمنه، تصدع زادت من حدته ارتفاع معدلات الجريمة بعد الحراك، فاستمرار الهاجس الأمني الذي فرضه التراجع الواضح لأداء المؤسسات الأمنية المختلفة، زاد من فقدان الشعب للثقة في مؤسساته الأمنية، حيث أظهرت دراسة أن ثلث التونسيين يحنون للنظام القديم بسبب العامل الأمني، و80% لا يشعرون بالأمن، و60% يجدون الأمن في منزلهم أو أحيائهم فقط⁷⁹⁸.

خلاصة: من كل ماتقدم لايسعنا إلا التسليم بقناعة العلامة عصمت سيف الدولة من أن الدولة الاقليمية سواء حكمت باسم الشعارات الاقليمية أو الوحدوية تظل عنوانا للفشل والهزيمة. ذلك ان الأزمات التي عاشتها تونس عقب ثورة 17 ديسمبر ماهي إلا إنعكاس لأزمة أعمق عاشتها المنطقة العربية منذ نجاح المخطط الإستعماري في تقسيم المنطقة العربية إلى أجزاء متناثرة لا أهمية لها إستراتيجيا ولا وزن لها عسكريا ولا ثقل لها إقتصاديا. إن عمق الأزمة التي تعيشها أمتنا العربية يتجلى في قيام الدولة القطرية العربية التي تحكم جزءا محددًا من المجتمع الذي ينتمي إليه شعب دولتها. هذه الدولة العربية القطرية التي تتماهى مع نظام القيم الحداثية، وتجعل من الدولة القومية الغربية نموذجًا لها ومن سلوك نظام السوق منهاجًا لها، تلك الدولة العربية القطرية المتغولة والموغلة في المركزية والقائمة على الإكراه من الخارج بأجهزته وأدواته لا الإلتزام الداخلي الجواني.

إن الواقع الإقتصادي والإجتماعي الصعب في تونس خاصة والمنطقة العربية عامة، إنما يكشف أن لا مستقبل في عالم التكتلات الإقتصادية الضخمة للدويلات المجهريّة القزمة التي يظل مصيرها مرهونا إما بالتبعية والإستعمار الإقتصادي أو التخلف والإضمحلال. ولا أمل للمجتمع العربي في النهوض ولعب وظيفته التاريخية إلا من خلال العودة لأصوله الحضارية والقيمية أولا، و إحياء وتطبيق فكرة الأمن المجتمعي العربي في الإقتصاد والسياسة والإجتماع ثانيا. لقد انطوى الجهل بالسبيل الوحيد لإنجاح ثورة تونس ومعها نجاح الحراك العربي، الذي هو إعادة الروح للقيم الحضارية التي تستند عليها الأمة العربية الإسلامية في حياتها العامة والخاصة، وإحياء وتطوير المؤسسات الإقتصادية والإجتماعية التي تنبع من هذا الموروث الحضاري (مؤسسة الوقف مثلا) وبعث الدولة الوحدوية التي تشمل كل أبناء الأمة المجتمعية. وانطوت مع هذا الجهل تلك اللحظة الرومانسية التي عاش على ايقاعها حراكنا العربي في لحظاته الأولى، وأعلنت طوارئ التحديات، ودقت ساعة العمل، فإما تجاوز لتركه عقود و قرون من العبث السياسي والاقتصادي، أو انكسار الى النهاية؛ اما وعي بأهمية المدركات الجماعية لحراك أمتنا، او تجزئة الى النهاية؛ إما تحقيق اقتصاد مستقل، أو تكريس للتبعية ؛ واما وقفة حقيقية ضد التغريب وآثاره، وإما استيلا ب الى وإغتراب وهدر متواصل للقدرات والإمكانات.

⁷⁹⁸ إيتسام جمال، "إرهاب... تهريب وارتفاع في الجرائم"، الشروق، تونس، 2014/01/17، موقع الشروق، الشارقة، 2014/05/22.

<http://www.alchourouk.com>